سابعاً

الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون

الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في النظام الأمريكي والسعودي
«دراسة مقارنة»

د. عمر نبيل عبدالعزيز السنيد

أستاذ القانون التجاري المساعد، قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية

البريد الالكتروني: o.alsunaid@seu.edu.sa

د. محمد أحمد عبدالخالق سلام

أستاذ القانون التجاري المساعد، قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الإلكترونية

البريد الالكتروني: m.sallam@seu.edu.sa

(قدم للنشر في ١٠/ ٠٨/ ١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٥/ ٠٩/ ١٤٤٢هـ)

المستخلص: المحافظ الرقمية كـ(PayPal and Apple Pay) تُعد أحد أهم وسائل الدفع الرقمي، هي البديل المكافئ للبطاقات البنكية (الخصم) والائتمانية والشيكات والأوراق النقدية، وبعبارة واحدة فهي تُعد بديلاً لجميع وسائل الدفع التقليدي؛ بيد أنها تتسم بالمرونة العالية والسرعة القصوىٰ والأمان التام في إبرام الصفقات والمعاملات. ونظراً لتلك السمات وغيرها يتم استخدامها في مجال التجارة الإلكترونية بمختلف أنشطتها، وأهمها إرسال واستقبال المدفوعات المالية الرقمية كافة.

وقد خلص البحث إلىٰ أن المنظم السعودي لم يفرق بين النقود الرقمية والمحافظ الرقمية رغم الفروق الجوهرية بينهما، علىٰ عكس المنظم الأمريكي الذي ميز بينهما علىٰ ضوء ماهية كلٍّ منهما.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع الرقمي، المحفظة الرقمية، الحماية القانونية.

***

The Legal Protection for the E-Wallet in USA And Saudi Arabia: A Comparative Study

Dr. Omar N. Alsunaid

Assistant Professor of Commercial Law, Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: o.alsunaid@seu.edu.sa

Dr. Mohammed A. Sallam

Assistant Professor of Commercial Law, Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: m.sallam@seu.edu.sa

(Received 23/03/2021; accepted 26/04/2021)

Abstract: Electronic wallets such as (PayPal and Apple Pay) are one of the most important devises of electronic payment and are considered to be an equal substitute for bank debit and credit cards, paper checks and paper money but with extraordinary features in completing transactions in a flexible way, maximum speed and high security. Thus, the electronic payment devises are adopted globally in the field of e-commerce to be used as method in its various transactions which includes sending and receiving all electronic financial payments. This research concluded that the Saudi legal system did not differentiate between "electronic money" and "electronic wallets" despite the fundamental differences between them, unlike the USA legal system which distinguished each of them in terms of the features.

Key words: Digital Wallet, E-Wallet, Legal protection.

❊ ❊ ❊

المقدمة

انعكس تطور التجارة الإلكترونية في وقتنا الراهن علىٰ استحداث وسائلَ للدفع الرقمي؛ إذ إن هذه الأخيرة عمادها الأساسي هو التقنيات الحديثة التي أسهمت بشكلٍ ملحوظٍ في تحديث الأنشطة المصرفية عمومًا وعلىٰ الأخصِّ خدمات الدفع الرقمي.

كما أن وسائل الدفع الرقمي التي طورتها البنوك تعمل في إطار ما يُسمىٰ (بالعمل المصرفي الإلكتروني) والذي يقوم في الأساس علىٰ معالجة البيانات والمعلومات إلكترونيًا؛ مما يؤدي بدوره إلىٰ سرعة إنجاز المعاملات والخدمات المصرفية من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرىٰ يؤدي إلىٰ انخفاض تكلفة تلك الخدمات، وأخيراً تنخفض من خلالها احتمالات خطأ البنوك إلىٰ أقصىٰ حدٍ ممكنٍ.

ومن أهم وسائل الدفع الرقمي المحفظة الرقمية، والتي هي محور بحثنا، والتي سوف نتعرض لها من زاوية الحماية القانونية الواجبة لها في كلٍّ من الأنظمة السعودية والأمريكية، وبالنظر إلىٰ أهمية موضوع البحث؛ رأينا أن نقوم بتقسيمه علىٰ نحو الخطة المرفقة.

*** أهمية البحث:**

تتمثل أهمية هذا البحث في الأهمية العلمية والعملية، وهي علىٰ النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

تنطلق الأهمية العلمية لهذا البحث من حيث أن موضوع «الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية»، موضوع حديث لم يتناوله أحد بالبحث والدراسة من قبل، بالإضافة إلىٰ أن هذا البحث يقف

علىٰ مدىٰ مواكبة البنية النظامية في المملكة العربية السعودية للتطور الهائل في مجال خدمات الدفع الرقمي والتقنية المالية وعلىٰ وجه الخصوص المحفظة الرقمية، ومقارنتها بمثيلاتها الأمريكية.

ثانياً: الأهمية العملية للبحث:

إن الأهَميَّة العملية لهذا البحث تَتَأتَّىٰ من أن العالم اليوم كما نشاهد أصبح قريةً صغيرةً تجرَي كثير من التعاملات فيها بوسائلَ إلكترونيةٍ حديثةٍ، ومن التقنيات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة المحافظ الرقمية، التي تدعم نمو التجارة الإلكترونية، والتي تسعىٰ المملكة العربية السعودية إلىٰ تعظيمها من خلال رؤية ٢٠٣٠، الهادفة في الأساس إلىٰ مواكبة التطورات العالمية في خدمات الدفع الرقمي؛ مما سيعود بالنفع والفائدة علىٰ الاقتصاد الوطني السعودي برمته.

❋ أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في:

١- الوقوف علىٰ ماهية وسائل وخدمات الدفع الرقمي عمومًا.

٢- إلقاء الضوء علىٰ ماهية المحفظة الرقمية في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٣- بحث مدىٰ مواكبة البنية التشريعية أو التنظيمية في المملكة العربية السعودية للتطور الهائل في مجال خدمات الدفع الرقمي عمومًا والمحفظة الرقمية علىٰ وجه الخصوص.

٤- معرفة التكييف القانوني للمحفظة الرقمية.

٥- الوقوف علىٰ الدور المنوط بالبنك المركزي السعودي في تطوير البنية

النظامية لخدمات الدفع الرقمي في المملكة العربية السعودية.

٦- إلقاء الضوء علىٰ التقدم المحرَز من البنك المركزي السعودي في مجال حماية عملاء وسائل الدفع الرقمي المختلفة ومنها المحافظ الرقمية في المملكة العربية السعودية، عند مقارنتها بمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

*** إشكالية البحث:**

تبرز إشكالية البحث في دراسة وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في كل من أنظمة المملكة العربية والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية؛ وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هي وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية؟

*** منهجية البحث:**

إن المنهج المتبع في هذا البحث - بمشيئة الله - هو المنهج المقارن، والذي يتم في ضوئه وضع إطارٍ عامٍ وافٍ يتم فيه توضيح ماهية خدمات الدفع الرقمي عمومًا، بالإضافة إلىٰ ماهية المحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية والأمريكية، وتحليل دور البنك المركزي السعودي في دعم قطاع المدفوعات الرقمية في المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، ومقارنته بدور الهيئات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. وقد اعتمد الباحثان علىٰ العديد من الأدوات الرئيسة التي تمحص موضوع البحث، والمتمثلة في الأنظمة والقرارات واللوائح والأطر التنظيمية، بالإضافة إلىٰ المراجع والكتب والأبحاث الواردة في مقالات من مجلات علمية محكمة في الأنظمة القانونية محل البحث.

*** أسباب اختيار موضوع البحث:**

يرجع اختيار موضوع هذا البحث إلىٰ:

١ – أنه لم تفرد لموضوع وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكي دراسة مستقلة.

٢ – ندرة المراجع والأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع المحفظة الرقمية بالدراسة والتحليل، إذ إن مصطلح المحفظة الرقمية مصطلحٌ جديدٌ علىٰ الساحتين القانونية والاقتصادية.

٣– الأهمية العلمية والعملية الكبيرة لموضوع المحفظة الرقمية، وتأثيرها علىٰ تطوير وسائل الدفع الرقمي عموماً في المملكة العربية السعودية.

*** الدراسات السابقة:**

من أجل تكوين إطارٍ مفاهيميٍّ متكاملٍ يكون عمادًا يُبنَىٰ عليه هذا البحث؛ قام الباحثان بالبحث بكافة الوسائل المتاحة ولم يُعثَر علىٰ أي بحث تناول هذا الموضوع المتمثل في « وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية»؛ لذلك وجد الباحثان الطريق ممهداً علىٰ نحوٍ كافٍ للقيام بإجراء هذا البحث، حيث لم يسبقهما إليه غيرهما من الباحثين. وإن كانت هناك دراسات تتعلق بالمحفظة الرقمية وأخرىٰ تتعلق بوسائل الدفع الرقمي، سوف نتعرض لها من خلال السطور القادمة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١ – دراسة غنام، محمد غنام، محفظة النقود الرقمية رؤية مستقبلية، ٢٠٠٣م.

والتي تناولت ماهية النقود الرقمية، بالإضافة إلىٰ ماهية المحفظة الرقمية ومكوناتها، علاوة علىٰ التطبيقات الدولية للمحفظة الرقمية، وخلصت إلىٰ أنَّ فكرةَ

المحفظة الرقمية تقوم علىٰ أساس تقنية الكروت الذكية، كما أنها تُعد وسيلة من وسائل الدفع الرقمية الحديثة.

٢- دراسة JanOndrus, YvesPigneur, Towards a holistic analysis of mobile payments: A multiple perspectives approach, 2006.

وقد تناولت هذه الدراسة ماهية تقنيات ووسائل الدفع الرقمي عبر الهاتف المحمول، والفرق بينها وبين وسائل الدفع الرقمي الأخرىٰ، وقد خلصت تلك الدراسة إلىٰ أن وسائل الدفع عبر الهاتف المحمول تُعد بديلاً مثاليًا لأدوات الدفع التقليدية.

علىٰ أن تلك الدراستان السابقتان لم تتناول بالبحث والتحليل موضوع بحثنا والمتمثل في «الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في الأنظمة السعودية بالمقارنة مع نظيرتها الأمريكية»؛ لذلك قمنا بإجراء هذا البحث.

❋ خطة البحث:

قام الباحثان بتقسيم البحث علىٰ النحو الآتي:

- **المقدمة:** وفيها أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة فيه، وخطته.
- **المبحث الأول: ماهية المحفظة الرقمية، ويشتمل علىٰ:**
  - المطلب الأول: تعريف المحفظة الرقمية.
  - المطلب الثاني: خصائص المحفظة الرقمية.
  - المطلب الثالث: وظائف المحفظة الرقمية.
  - المطلب الرابع: أنواع المحافظ الرقمية.

- **المبحث الثاني: التكييف القانوني للمحفظة الرقمية، والتمييز بينها وبين أنظمة الدفع الرقمي الأخرىٰ، ويشتمل علىٰ:**
  - المطلب الأول: التكييف القانوني للمحفظة الرقمية.
  - المطلب الثاني: التمييز بين المحفظة الرقمية وأنظمة الدفع الرقمية الأخرىٰ، ويشتمل علىٰ:
    - الفرع الأول: التمييز بين المحفظة الرقمية والشيك الرقمي.
    - الفرع الثاني: التمييز بين المحفظة الرقمية وبطاقة الدفع الرقمي.
    - الفرع الثالث: التمييز بين المحفظة الرقمية والنقود الرقمية.
- **المبحث الثالث: وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية، ويشمل علىٰ:**
  - المطلب الأول: وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في النظام السعودي.
  - المطلب الثاني: وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في النظام الأمريكي.

***

المبحث الأول

ماهية المحفظة الرقمية

تقسيم:

بمشيئة الله سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلىٰ عدة مطالب، حيث نتعرض في المطلب الأول إلىٰ تعريف المحفظة الرقمية، ونتعرف في المطلب الثاني علىٰ خصائص المحفظة الرقمية، ثم نتطرق في المطلب الثالث إلىٰ وظائف المحفظة الرقمية، وأخيراً نعرج علىٰ أنواع المحافظ الرقمية في المطلب الرابع.

*** المطلب الأول: تعريف المحفظة الرقمية.**

قام المنظم السعودي بوضع تعريف للمحافظ الرقمية بأنها[1]: «قيمة نقدية تمثل بواسطة مطالبة علىٰ المصدر، علىٰ أن تكون:

أ- محفوظة إلكترونيا أو مغناطيسيا.

ب- مصدرة عند استلام الأموال.

ج- مستخدمة لغرض إجراء عمليات المدفوعات.

د- مقبولة كأداة مدفوعات من أشخاص غير المصدر».

(١) القاعدة رقم (١/ ١) بالتعريفات، من القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، ذو الحجة ١٤٤١هـ، وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أنه بموجب نظام البنك المركزي السعودي رقم (م/ ٣٦) بتاريخ ١١/ ٤/ ١٤٤٢هـ، الفقرة ثانيا من مواد إصدار هذا النظام، فإنه يحل اسم البنك المركزي السعودي محل اسم مؤسسة النقد العربي السعودي أينما ورد في الأنظمة والتنظيمات والأوامر والقرارات ذات الصلة.

من خلال هذا التعريف **يرىٰ الباحثان** أنه يُؤخذ علىٰ المنظم السعودي أنه لم يفرق بين النقود الرقمية والمحافظ الرقمية مع أن بينهما فروقًا تطرق إليها الباحثان في ثنايا المبحث الثاني من هذا البحث، أهم هذه الفروق هو أنه في ظل المحافظ الرقمية فإن تحويل القيمة لا يتطلب تدخل طرف ثالث وسيط لإتمام الصفقة أو العملية؛ بينما في النقود الرقمية يتطلب نقل القيمة وجود وسيط أو طرف ثالث لإتمام الصفقة أو العملية[1].

وبناءً علىٰ ذلك، فإن المحفظة الرقمية هي وعاء إلكتروني يتيح للأفراد من مستخدميه إجراء معاملات إلكترونية بدون تبادل العملة الرقمية بالشكل المادي الملموس مقابل المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها، وتصبح المحفظة غير قابلة للاستخدام بعد نفاذ المبالغ المخزنة فيها.

ويتم إجراء المعاملات الرقمية في العادة من خلال الاتصال بالإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية، وتعمل المحفظة الرقمية عن طريق الاقتران مع بطاقات الخصم والائتمان؛ مما يعني أن الفرد يحتاج إلىٰ ربط حسابات المحفظة الخاصة به بحساباته البنكية حتىٰ يتمكن من إجراء تلك المعاملات. كما تتيح عملية ربط المحفظة الرقمية بحساب بنكي للمستخدمين إضافة رصيد مالي إلىٰ حساباتهم بسهولة. كذلك تقوم المحفظة الرقمية بحفظ بيانات حساسة خاصة بأصحابها أو حامليها، منها بيانات شخصية وأخرىٰ مالية، ويمكن نقل هذه المعلومات من المستخدم إلىٰ التاجر لاسلكيًا من خلال الاتصال قريب المدىٰ (NFC)[2].

---

(١) النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، باسم علوان العقابي، علاء عزيز الجبوري، نعيم كاظم جبر، مجلة أهل البيت، العدد السادس، ٢٠٠٨م، (ص٨٦).

(2) Mjølsnes, Stig Frode, and Chunming Rong. 2003. "Journal Search Results - Cite This For Me". *Mobile Networks And Applications* 8 (1): 87-99. doi:10.1023/a:1021175929111.

بمعنىٰ أن المحفظة الرقمية تمنح للمستخدمين امتلاك حسابات مدفوعة مسبقًا حيث يمكنهم حفظ أموالهم لإجراء المعاملات عبر الإنترنت، وما يعزز الثقة في هذه المعاملات أنها محمية بكلمات مرور للحفاظ علىٰ البيانات المالية لحامليها بمأمن، مما يُمكِّن حامليها من إجراء معاملاتهم بأمان عند الشراء مثلًا من البقالة وشراء تذاكر الطيران..الخ.

وتتكون المحافظ الرقمية عادة من مكونين أساسيين هما: المعلومات والبرنامج؛ حيث يشير المكون الخاص بالمعلومات إلىٰ قاعدة البيانات والمعلومات التي تحتوي علىٰ البيانات التي أدخلها المستخدم مثل: اسمه والمعلومات الخاصة بالشحن والمبلغ الذي يجب دفعه وتفاصيل الدفع وتفاصيل بطاقة الخصم والائتمان. وعلىٰ الجانب الآخر، يشمل مكون البرنامج القيام بتخزين البيانات الشخصية وحفظها بمأمن من كل أنواع السرقة أو الاحتيال(1). يُنشأ هذين المكونين عندما يقوم المستخدمون بإنشاء حساب جديد بالمحفظة الرقمية، ويكون علىٰ النحو التالي: أولاً: يتم تثبيت البرنامج علىٰ جهاز المستخدم (الهاتف الذكي أو الكمبيوتر بحسب الأحوال)، وبعد ذلك يتم إنشاء حساب جديد عن طريق إدخال البيانات ذات الصلة مثل البيانات الشخصية وبيانات تأمين الحساب مثل اسم المستخدم وكلمة المرور، وكذلك البيانات الخاصة بالشحن وغيرها من البيانات، وبعد الانتهاء من إنشاء وإعداد الحساب يتم تخزين المحفظة الرقمية علىٰ جهاز المستخدم أو الحامل لها (العميل)وتُصبح جاهزة لإجراء معظم معاملات التجارة الإلكترونية، وفي ذات الوقت تقوم الهيئة أو المؤسسة التي تستضيف خادم المحفظة الرقمية بإنشاء محفظة

(1) Caldwell, Tracey. 2012. "Locking Down The E-Wallet". *Computer Fraud & Security* 2012 (4): 5-8. doi:10.1016/s1361-3723(12)70028-3.

إلكترونية علىٰ الخادم وفي العادة يُشار إليها باسم (المحفظة الرفيعة)، إذ تُعد هذه المحفظة بمثابة المخزن الاحتياطي الذي يُستخدم عندما ينسىٰ المستخدم البيانات السرية (مثل كلمة المرور) لمحفظته ومن خلالها يمكنه استرداد معلومات محفظته الرقمية المنسية[1]. وإمعانًا في حماية عملاء المحافظ الرقمية، يتيح نظام الأمان الحالي للمستخدمين إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت بدون إدخال بيانات المستخدم السرية في كل مرة، مما يحد من وجود ثغرات أمنية والتي يمكن من خلالها حصول المتسللين والمحتالين علىٰ شبكة الإنترنت علىٰ البيانات المذكورة للعملاء.

وعلىٰ ذلك؛ يمكننا القول بأننا أمام طريقة بسيطة وسهلة لإجراء المعاملات المالية كافة، علىٰ عكس الطرق التقليدية التي يتم من خلالها تبادل النقود المادية وتُحتِّم علىٰ المستخدم الانتقال الفعلي المادي إلىٰ المكان الذي يوجد به متجر بهدف شراء السلعة منه.

والملاحظ أنه يتم تطوير تقنية المحافظ الرقمية بشكل متزايد ومستمر في وقتنا الحالي، ونظرًا لهذا التطور نرىٰ أن هذه المحافظ تتكون الآن من نظام المحفظة الرقمية وجهاز المحفظة الرقمية؛ علىٰ سبيل المثال، تعتبر المحافظ الرقمية – مثل محفظة (Dunhill) البيومترية – جهازًا ماديًا يحتوي علىٰ بطاقات ورصيدٍ نقدي إلىٰ جانب إمكانية التواصل باستخدام خاصية البلوتوث، وتتضمن الأنظمة والتقنيات الأخرىٰ للمحافظ الرقمية استخدام تقنية الاتصال قريب المدىٰ (NFC) الموجودة في

(1) Upadhayaya, Abhay. 2012. "Electronic Commerce And E-Wallet". *International Journal Of Recent Research And Review* I (I): 37-41. https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj-7o2p2sDvAhVQyYUKHVNtAjsQFjAAegQIAhAD&url=http%3A%2F%2Fwww.ijrrr.com%2Fpapers%2F8%2520E-wallet.pdf&usg=AOvVaw2KEEb9tBKsXO_Oj_QibNeB.

الهواتف الذكية الحديثة مثل خدمة (Apple Pay) في الأجهزة التي تعمل بنظام (IOS) وخدمتي (Samsung Pay) و(Google Pay) في الأجهزة التي تعمل بنظام (Android) وأنظمة الدفع للتجار مثل (Payoneer) و(PayPal) و(Venmo)[1]؛ وتُمكِّن هذه التقنيات المستخدمينَ من إجراء المعاملات المالية بأمانٍ وسهولةٍ من خلال استخدام هواتفهم الذكية حيث أن العديد من البائعين والتجار يقومون بدمج هذه التقنيات في شكل مدفوعات عبر الهاتف المحمول وبرامج المحافظ الرقمية المختلفة[2].

ومن خلال ما تقدم؛ يمكن تعريف المحفظة الرقمية بأنها: (بطاقة بها قيمة نقدية مُخزنة عليها بواسطة شريط مغناطيسي أو رقاقة حاسوب صغير هو في حقيقته يعد بمثابة حاسوب نقال)[3]؛ ولذلك يطلق عليها أيضًا مصطلح البطاقة الذكية.

ويفهم من هذا التعريف أن المحفظة الرقمية تحتوي علىٰ بطاقات الائتمان والنقد الرقمية والهوية الشخصية وكافة معلومات الاتصال بالمستهلك[4].

ويمكن للباحثين تعريف المحفظة الرقمية بأنها:(عبارة عن وحدات رقمية يتم

(1) Madan, Khushbu, and Rajan Yadav. 2016. "Behavioural Intention To Adopt Mobile Wallet: A Developing Country Perspective". *Journal Of Indian Business Research* 8 (3): 227-244. doi:10.1108/jibr-10-2015-0112.

(2) Rathore, Hem Shweta. 2016. "ADOPTION OF DIGITAL WALLET BY CONSUMERS". *BVIMSR'S Journal Of Management Research* 8 (1): 69-75. https://search.proquest.com/openview/5f9b37834034fcf276f34a976af9d654/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2042844.

(٣) النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، باسم علوان العقابي، علاء عزيز الجبوري، نعيم كاظم جبر، مجلة أهل البيت، العدد السادس، ٢٠٠٨م، (ص٨٦).

(٤) طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، غسان فاروق غندور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد (٢٨)، ٢٠١٢م، (ص٥٧٩).

تحويلها من حساب مالي لشخص ما لحساب شخص آخر بوسيلة إلكترونية حديثة، تقوم مقام النقود التقليدية في الوفاء، وتستخدم كوسيلة بديلة عن محفظة النقود التقليدية لسداد ثمن السلع والخدمات وكذلك كافة المعاملات المالية بواسطة الشبكة العنكبوتية).

*** المطلب الثاني: خصائص المحافظ الرقمية.**

تتمثل وظيفة المحافظ الرقمية الأساسية في حفظ وإدارة المعاملات المالية للمستخدمين أو العملاء، وهي مصممة لإتاحة التعامل ببدائل النقود المادية أو التقليدية للمستخدمين، وبناءً علىٰ هذا؛ يتم استعراض خصائص المحافظ الرقمية في إطار المحافظ الرقمية النقدية وليس محافظ العملات المشفرة، حيث أنه لا يتم استخدام تلك الأنواع من المحافظ الرقمية باستخدام أسماء المستخدمين، وعوضًا عن ذلك يتم تخصيصها بمفتاح مرور عشوائي أبجدي رقمي يتراوح طوله بين ٢٤ و٢٧ رقما، ويُعدُّ ذلك المفتاحُ بمثابة عنوان المحفظة واسمِ المستخدم في آنٍ واحد، ويلاحظ في هذا الإطار أن كلَّ مفتاح مرور يتفرد عن غيره من المفاتيح الأخرىٰ بحيث لا توجد محفظتان تحملان نفس العنوان(1)، ويُعد هذا هو العنصر الأساسي المميِّز للمحافظ الرقمية عن غيرها من وسائل التجارة الرقمية الأخرىٰ.

ومن خلال ما سبق، يمكننا استخلاص خصائص المحافظ الرقمية المتمثلة في الآتي:

(1) Janpitak, Nanta, Woraphon Lilakiatsakun, and Chanboon Sathitwiriyawong. 2020. "The Novel Secure Testament Methodology For Cryptocurrency Wallet Using Mnemonic Seed". *Information Security Journal: A Global Perspective* 29 (4): 169-182. doi:10.1080/19393555.2020.1739788.

١- المحافظ الرقمية خفيفة الوزن وسهلة التنقل:

إن خفة الوزن وقابلية التنقل هي من الخصائص الرئيسة للمحفظة الرقمية مما يعني أنه يمكن الوصول إليها في أي مكان وأي وقت؛ كما أن المحافظ الرقمية المادية والمحافظ المخزّنة علىٰ الحاسوب الشخصي جديرة بالثقة للتخزين النقدي طويل الأمد. بيد أنَّ قيام الأشخاص بإجراء معاملات يومية يُحتم وجود محافظ يمكن دعمها واستخدامها من خلال الهواتف الذكية من أجل نفس الأغراض مثل المحافظ الرقمية المادية والمحافظ المخزّنة علىٰ الحاسوب الشخصي، يستوجب أن تتضمن نفس بروتوكولات الأمان والحماية كذلك.

٢- التحكم الفعلي في الأموال النقدية:

ينبغي أن تتيح المحفظة الرقمية للمستخدمين والعملاء التحكم الكامل وإمكانية الوصول إلىٰ المفاتيح السرية الخاصة بها؛ كما ينبغي أن تسمح بالتحكم الآمن في المفاتيح السرية والتأكد من أن الاتصال بقواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain) لا يتضمن وجود أي شبكات ربط أو خوادم وسيطة والتي من المحتمل أن تتيح معرفة بيانات المحفظة ومعرفة الرصيد بها؛ وفي سبيل التحرز من ذلك يجب استخدام أسلوب التحقق المُبسَّط من الدفع (SPV) والذي يتيح للمستخدمين إمكانية إجراء المعاملة المالية من خلال النظام مباشرة وبلا حاجة إلىٰ وسطاء.

٣- خاصية السرية في المحافظ الرقمية:

يجب أن تكون كافة المعاملات التي يجريها المستخدم بواسطة تلك المحافظ الرقمية سرية من أجل الحفاظ علىٰ سرية المعلومات والبيانات المدونة بها، بُغية الحد من الثغرات الأمنية التي يمكن أن يستغلها المحتالون.

ومن أجل ذلك تتمتع تلك المحافظ حاليًا بتقنية قواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain) والتي تتسم بالشفافية ودرجات الأمان العالية، مما يعني أن المعاملات التي يتم إجراؤها من خلالها مسجلة ومن الممكن الوصول إليها من قِبل الشخص الذي لديه إمكانية الوصول إلىٰ مفتاح المرور فقط.

٤- سهولة استخدام المحافظ الرقمية:

تحتوي أغلب المحافظ الرقمية المعروفة علىٰ (ترميزات معقدة ودوال تجزئة) يصعُب علىٰ المستخدمين العاديين فك شفرتها؛ وفي الوقت ذاته وحيث أن المحافظ الرقمية توفر (أنظمة نظرية (P2P)) غير نقدية فينبغي أن تكون المحفظة سهلة الاستخدام للمشتري (العميل) حامل المحفظة والتاجر علىٰ حدٍ سواء. هذا، ويمكن فقط لمن لديهم خبرة بالترميز والبرمجة ودوالَ التجزئة معرفة معناها، مما يفهم منه أن أغلب الأشخاص غير قادرين علىٰ معرفة معناها.

*** المطلب الثالث: وظائف المحفظة الرقمية.**

بالنسبة لوظائف المحفظة الرقمية (Digital Wallet Functions) فإنه يتم تحميل المحافظ الرقمية بشكلٍ تقليديٍّ في تطبيقات الهاتف المحمول أو الكمبيوتر، كما يمكن استخدامها في الخدمات المُستضافة علىٰ الويب والتي يُمكن الوصول إليها باستخدام المتصفحات؛ بيد أنه بسبب وجود عددٍ كبيرٍ من مستخدمي الهواتف الذكية فإن محافظ الهاتف المحمول هي الأكثر شيوعًا لأنها تتميز بقابلية التنقل والمرونة في التعامل والاستخدام؛ إذ من خلالها يحتاج فقط المستخدم إلىٰ تنزيل التطبيق علىٰ هاتفه الذكي لاستخدام المحفظة الرقمية، والتي يتم تطويرها بواسطة بنكٍ أو مؤسسةٍ

تابعةٍ لجهةٍ خارجيةٍ جديرةٍ بالثقة ومعتمدة من قبل الجهة المخولة بالترخيص لها. وعادة تعمل المحافظ الرقمية عند استخدام نقاط البيع (POS) المتوافقة معها؛ بمعنىٰ أنه تُخزن في تلك المحافظ تفاصيل الدفع الخاصة بالمستخدم، بما في ذلك كلمات المرور الخاصة به، ومن الممكن استخدامها لإجراء المعاملات المالية بسرعةٍ وكفاءةٍ من خلال نقاط البيع التي تعمل بتقنية الاتصال قريب المدىٰ[1].

بالبناء علىٰ ما تقدم، فإن المحافظ الرقمية تقوم بالوظائف الآتية[2]:

١ – تأمين تنزيل التطبيق التسجيل والوصول: حيث إنه يمكن للمحفظة الرقمية تلقي معلومات الأمان التي تحدد التجار الموثوق بهم والتجار غير الموثوق بهم من النظام. ومن خلال هذه المعلومات يمكن للمحفظة الرقمية استخدامها لمنع المستخدم من توفير معلومات الحساب المالي أو غيرها من المعلومات للتجار غير الموثوق بهم. علىٰ سبيل المثال: قد تقوم المحفظة الرقمية بمقارنة اسم التاجر أو عنوان موقع الويب الخاص بالتاجر (URL) أو عنوان بروتوكول الانترنت (IP) بقائمة من التجار المعروفين غير الموثوق بهم قبل نقل المعلومات من المحفظة الرقمية إلىٰ

(١) الجوانب المصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، محمد عبدالحليم عمر، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ١٩٩٧م. نفس المعنىٰ أنظر: النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية الكتاب الأول – نظام التجارة الإلكترونية وحمايتها مدنيا، عبدالفتاح بيومي حجازي، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

(٢) دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الإلكترونية، أمير علي خليل، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (٣٠)، المجلد (٨)، حزيران ٢٠٠٩م، (ص٢٦٨).

موقع التاجر.

٢- حفظ قوائم المشتريات والخصم التجاري: يمكن للمحفظة الرقمية تخزين قسائم المشتريات أو بطاقات الخصم التجاري للعملاء أو المستهلكين المميزين لاستخدامها في المعاملات، ويمكنها أيضا تطبيق القسائم المخزنة تلقائيا أثناء عملية الشراء إذا كان ذلك مناسباً.

٣- تخزين بطاقات دفع متعددة ومنتجات دفع أخرىٰ بها نيابة عن المستخدم.

٤- إتمام المعاملات المالية بخطوتين (المستخدم والشركة المالية إضافة لكونها هي المزودة لخدمة المحفظة الرقمية)، إلا إنه في بعض الأحيان قد يكون مزود خدمة المحفظة الرقمية شركة تقنية غير الشركة المالية كطرف ثالث.

٥- تخزين المعلومات حول أعداد مختلفة من بطاقات الائتمان والخصم، والحسابات المصرفية، والعملات الافتراضية.....الخ.

٦- إدارة خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال المتعددة المقدمة من مختلف الموردين.

٧- تعمل علىٰ تسهيل وتيسير عمليات الشراء وسائر التعاملات المالية الرقمية.

ويمكننا في هذا السياق أن نذكر علىٰ سبيل المثال: وظائف محفظة (Apple Pay) الرقمية والتي هي علىٰ النحو التالي[1]:

١- الدفع في المتاجر والمطاعم وسيارات الأجرة والعديد من الأماكن الأخرىٰ.

٢- الدفع عبر مصادقة معرف الوجه.

(١) موقع شركة آبل - https://support.apple.com/en-us/HT201239#stores

٣- الدفع عبر مصادقة معرف اللمس.

٤- الدفع باستخدام (Apple Watch).

٥- الدفع بالبطاقات البنكية المختلفة.

٦- الدفع مقابل شراء التطبيقات أو من داخل التطبيقات.

٧- الدفع علىٰ الويب في (Safari).

٨- إرسال واستقبال الأموال بمساعدة (Siri).

٩- استلام أو استرداد المكافآت.

١٠- تحقق من سجل مشترياتك.

*** المطلب الرابع: أنواع المحافظ الرقمية.**

نتيجة للثورة التكنولوجية الهائلة التي نعيشها اليوم؛ فقد ظهرت أنواع وأنماط مختلفة للمحافظ الرقمية منها محفظة الهاتف المحمول ومحفظة سطح المكتب للحاسوب والمحافظ الرقمية المادية والمحفظة العنكبوتية...الخ، لكن الذي سوف نتعرض له بالتفصيل في هذا السياق هو أنواع محافظ الهاتف المحمول الرقمية نظراً لكونها الأكثر شيوعاً واستخداماً بسبب وجود عدد كبير من مالكي ومستخدمي الهواتف الذكية.

وتتنوع محافظ الهاتف المحمول الرقمية إلىٰ أربعة أنواع[1]: مغلقة وشبه مغلقة

(١) دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الإلكترونية، أمير علي خليل، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (٣٠)، المجلد ٨، حزيران ٢٠٠٩م، (ص٢٧٠-٢٧١).

ومفتوحة وشبه مفتوحة؛ فالنوع الأول وهو المحافظ المغلقة: تُعد بمثابة المحافظ المرتبطة ببائع معين بحيث تُستخدم الأموال في المعاملات المباشرة مع ذلك البائع فقط، وبالتالي لا يمكن تحويل النقود من المحافظ المغلقة إلىٰ الحساب البنكي الخاص بالمستخدم، ومن أمثلتها: (Ola Money) و(Amazon Pay) و(Google Play). والنوع الثاني وهو المحافظ شبه المغلقة: تُستخدم عند وجود العديد من التجار، ويُمكن تحويل العملات التي يتم تداولها عبر المحافظ شبه المغلقة إلىٰ حسابات مصرفية، ولكن لا يمكن سحبها في صورة نقود، ومن أمثلتها: (MobiKwik) و(Freecharge) و(Paytm). والنوع الثالث وهو المحافظ المفتوحة: موثوقة أكثر من المحافظ المغلقة وشبه المغلقة، ويتم إصدارها بواسطة البنوك أو من خلال طرف ثالث موثوق فيه ومُعتمد، ويمكن استخدامها في كافة المعاملات، ويمكن من خلالها سحب الأموال المحوَّلة إلىٰ الحسابات البنكية في صورة نقود، ومن أمثلتها: (PayPal) و(Payoneer) و(M-PESA). والنوع الرابع والأخير وهو المحفظة شبه المفتوحة: التي تسمح بالتعامل مع مقدمي الخدمات عبر مزود خدمة الاتصالات، وعلىٰ ذلك يستطيع عملاؤها الشراء فقط بالمبالغ المودعة في المحفظة، ولكن لا يمكنهم سحب النقود من خلالها[1].

***

(١) البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، أمينة بن عميور، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة قسيطنة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، (ص٢٠-٢١).

المبحث الثاني
التكييف القانوني للمحفظة الرقمية،
والتمييز بينها وبين أنظمة الدفع الرقمي الأخرىٰ

تقسيم:

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلىٰ التكييف القانوني للمحفظة الرقمية في مطلب أول، وفي مطلب ثانٍ نتعرف علىٰ التمييز بين المحفظة الرقمية وأنظمة الدفع الرقمية الأخرىٰ.

*** المطلب الأول: التكييف القانوني للمحفظة الرقمية.**

هناك ثمة اتفاق بين فقهاء القانون حول أهمية المحافظ الرقمية في نمو حركة التجارة الرقمية، وفي المقابل هناك جدلٌ كبيرٌ بينهم بشأن التكييف القانوني لها[1]، وذلك علىٰ اتجاهين:

١ - الاتجاه الأول: يرىٰ بأن النقود الرقمية عموما، ومنها المحافظ الرقمية هي عبارة عن أموال مكتوبة (Scriptural money) تأخذ الصورة الرقمية؛ وعلىٰ ذلك فهي تكون في صورة أرقام حسابية تقيد في جانب المدين لدىٰ المشتري أو المستهلك الذي استخدمها كوسيلةٍ لدفع قيمة المشتريات، وفي ذات اللحظة تقيد في جانب الدائن (البائع أو التاجر) الذي قَبِلَ السدادَ عن طريقها[2].

---

(١) النظريات والنظم النقدية المصرفية، أحمد جمال الدين موسىٰ، جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة، ٢٠٠١م، (ص٢٤٣).

(٢) محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، شريف محمد غنام، مؤتمر الأعمال المصرفية=

٢- الاتجاه الثاني: يرىٰ بأن النقود الرقمية عموما، ومنها المحافظ الرقمية هي نوع جديد من الأموال يختلف أو يتميز عن النقود الورقية والمكتوبة. من حيث أولا: لا تستقل بذاتية متميزة عن النوعين المذكورين من الأموال؛ إذ إن التاجر بعد أن يتحصل علىٰ هذه الوحدات من المشتري أو المستهلك في مقابل عملية الشراء التي قام بها، يطلب من المصدر أن يحولها له إلىٰ نقود ورقية (تقليدية) أو نقود مكتوبة. وثانيا: أنه بمجرد وصول هذه الوحدات إلىٰ التاجر لا يكون دائنا للمصدر بقيمتها، وإنما للتاجر فقط الحق في مطالبة المصدر تحويل هذه الأموال إما إلىٰ نقود ورقية أو إلىٰ نقود مكتوبة [1].

من خلال ما سبق، فإنه يؤخذ علىٰ الاتجاهين السابقين أن كلاهما لم يفرق بين النقود الرقمية والمحافظ الرقمية، رغم أن بينهما فروقًا أهمها أن المحفظةَ الرقمية نظامٌ للتخزين يتم من خلاله استخدام الأموال المحملة علىٰ المحفظة في إبرام كافة المعاملات؛ وعلىٰ ذلك تعد المحفظة الرقمية خدمة، بينما تعد النقود الرقمية عملة وليست خدمة، إلىٰ غير ذلك من الفروق التي تطرقنا إليها في ثنايا البحث، من خلال الفرع الثالث من المطلب الثاني من هذا المبحث.

٣- الاتجاه الثالث: يرىٰ بأن المحافظ الرقمية وسيلة دفع إلكترونية حديثة تؤسس علىٰ فكرتي الوفاء والائتمان، وذلك علىٰ سند من أنها تصدر من مصرف أو مؤسسة مالية معتمدة لصالح حاملها، وتمنحه حق الحصول علىٰ تسهيل ائتماني

=الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ٢٠٠٣م، (ص١١٩).

(١) شريف محمد غنام، مرجع سابق الإشارة، (ص١١٩).

بهدف الوفاء بقيمة مشترياته وجميع عملياته لدىٰ التجار الذين يرتبطون بروابط عقدية خاصة بالمصدر بشأن قبول الوفاء بتلك المحافظ(١).

هذا، **ويرجح الباحثان** الاتجاه الأخير الذي يرىٰ بأن المحافظ الرقمية وسيلة دفع إلكترونية حديثة تؤسس علىٰ فكرتي الوفاء والائتمان، وذلك لأنه كما أسلفنا، فإن تلك المحافظ تُعد بمثابة البديل المعادل للبطاقات البنكية الخصم والائتمانية والشيكات والأوراق النقدية وجميع وسائل الدفع التقليدي، فوفقًا لذلك تُعد وسيلة من وسائل الدفع الحديثة، والتي تستخدم لتحويل الأموال من حساب المشتري أو المستهلك إلىٰ حساب التاجر بطريقة تقنية حديثة.

*** المطلب الثاني: التمييز بين المحفظة الرقمية وأنظمة الدفع الرقمية الأخرىٰ.**

تمهيد وتقسيم:

بعد أن تعرضنا في المطلب الأول للطبيعة القانونية للمحفظة الرقمية، لابد هنا أن نتعرف علىٰ التمييز بين المحفظة الرقمية كوسيلةٍ حديثةٍ من وسائل الدفع الرقمي وبين أنظمة الدفع الرقمية الأخرىٰ، وذلك من خلال الفروع الآتية:

- الفرع الأول: التمييز بين المحفظة الرقمية والشيك الرقمي.

إن المحافظ الرقمية عبارة عن نقودٍ مدفوعةٍ مسبقًا عبر التقنية ومن الممكن أن يقوم المستخدم أو العميل باستخدامها لحفظ الأموال؛ لاستخدامها في كافة

(١) الإطار القانوني لأنظمة الدفع الإلكتروني، حسينة شرون، سعاد سفار طبي، مجلة صوت القانون، بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بدولة الجزائر، المجلد السابع، العدد (٢)، نوفمبر ٢٠٢٠م، (ص٢٨٤).

المعاملات عبر الاتصال بالإنترنت؛ وكما تمت الإشارة سابقًا يُمكن الوصول إلىٰ المحافظ الرقمية من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر في أي وقتٍ. وعلىٰ ذلك يُمكن ربط بعض المحافظ الرقمية ببطاقات الائتمان والخصم التي تقدمها الشركة المانحة للمحفظة الرقمية، كما يمكن ربط معظمها بالحسابات البنكية والسماح بالتحويلات بين المحفظة الرقمية والحساب البنكي بشكلٍ سلسٍ، بينما في الشيك الرقمي والذي عادةً ما يُشار إليه بمسمىٰ (e-checks)، نجد أنه تسمح هذه الشيكات للمستخدمين بتنفيذ المعاملات عبر الإنترنت أو علىٰ شبكات البيانات الأخرىٰ، حيث تُمكن تلك الشيكات العملاء بتحويل الأموال إلىٰ حسابات التجار من خلال شبكة غرفة المقاصة الآلية المعتمدة (ACH)؛ وعلىٰ إثر ذلك يحتاج التاجر إلىٰ الحصول علىٰ رخصة معالجة الشيك الرقمي لكي تتم المعاملة وحتىٰ يتاح له سحب الأموال من الحساب البنكي للعميل مباشرة[1]. ومن خلال ما سبق، يتضح الفارق بين المحفظة الرقمية والشيك الرقمي من خلال وظائفهما؛ حيث تتيح المحافظ الرقمية تبادل المدفوعات بين عميلين (C2C) مباشرة مما يعني أنه لا يمكن تحويل الأموال إلا إلىٰ مستخدم آخر باستخدام ذات المحفظة الرقمية، علىٰ سبيل المثال، يقوم عميل (PayPal) بإرسال أموال إلىٰ بائع لديه حساب (PayPal) وعلىٰ ذلك يمكن إتمام المعاملة إذا كان لدىٰ الشخصين حسابين علىٰ محافظ إلكترونية مختلفة؛ في المقابل فإن الشيك الرقمي لا يحتاج إلىٰ أن يكون لدىٰ كلِّ المستخدمين نفس الحساب البنكي؛ لأن عملية سحب الشيك الرقمي تُعد عملية آلية يتم من

(1) Dani, A.R., and Krishna, P.R., 2001, September. An E-check framework for electronic payment systems in the web-based environment. In*ternational Conference on Electronic Commerce and Web Technologies* (pp. 91-100). Springer, Berlin, Heidelberg.

خلالها سحب الأموال من الحساب البنكي الخاص بالعميل وقيدها في الحساب البنكي للبائع، ويتم تسليم إيصالٍ رقميٍّ للعميل عبر البريد الرقمي أو الرسائل القصيرة التي تفيد بالسحب والإيداع؛ لكن علىٰ الرغم من ذلك، لا يتم إيداع الأموال تلقائيًا ومباشرة في الحساب البنكي الخاص بالبائع، إذ قد تستغرق عملية إيداع الأموال في حساب الأخير وقتًا يصل إلىٰ عدة أيام عمل منذ بدء المعاملة[1].

- **الفرع الثاني: التمييز بين المحفظة الرقمية وبطاقة الدفع الرقمي (EPC).**

في الآونة الأخيرة ظهرت تقنيةٌ جديدةٌ هي: استخدام بطاقات الدفع الرقمية من أجل إجراء المدفوعات الرقمية؛ وكما هو معلوم فإن الدفع الرقمي هو أي شكل من أشكال الدفع يتضمن التبادل غير النقدي والشيكات الورقية[2]، ويتم إصدار بطاقات الدفع الرقمي للمستخدمين الذين يعتمدون في الأغلب علىٰ المدفوعات الرقمية. هذا، ويمكن أن تكون بطاقاتُ الدفع الرقمي بطاقاتِ ائتمانٍ أو بطاقاتِ خصمٍ، ويحتاج المستخدم الذي لديه بطاقة دفعٍ إلكتروني أن يكون موجودًا فعليًا في متجر البائع حيث يتم تنفيذ المعاملة من خلال نقطة بطاقات الدفع الرقمي لدىٰ البائع، وتجدر الإشارة إلىٰ أنه يتم توفير بطاقة الدفع الرقمي من خلال الحساب البنكي الخاص بالمالك، مما يعني أن الأموالَ المستخدمةَ في المعاملة يتم سحبها بشكلٍ مباشرٍ من الحساب البنكي الخاص بالعميل (المشتري) وتحويلها وإيداعها في

(1) Dani, A.R., and Krishna, P.R., 2001, September. An E-check framework for electronic payment systems in the web-based environment. In*ternational Conference on Electronic Commerce and Web Technologies* (pp. 91-100). Springer, Berlin, Heidelberg.

(2) Vosoghpour, Farkhondeh, and Ali Jafari. 2016. "THE ROLE OF NEW INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGIES IN THE PERFORMANCE OF PUBLIC RELATIONS (CASE STUDY: ELECTRONIC PAYMENT CARD NETWORK "SHAPARAK")". *THE TURKISH ONLINE JOURNAL OF DESIGN, ART AND COMMUNICATION* 6 (APRIL SPECIAL EDITION): 95-101. doi:10.7456/1060ase/009.

حساب التاجر (البائع). بمعنىٰ أن شكل المعاملات التي تتم عن طريق بطاقة دفع إلكتروني تكون في شكل معاملات بين مؤسسة تجارية وعميل(B2C)؛ لأنها تنطوي علىٰ معاملاتٍ مباشرةٍ بين البائع والعميل؛ وهذا يختلف عما تقوم به المحافظ الرقمية من أجل إتمام معاملة بين عميلين (C2C) إذ يلزم أن يحمل كلا المستخدمين نفس المحفظة الرقمية.

- **الفرع الثالث: التمييز بين المحفظة الرقمية والنقود الرقمية.**

يُطلق أيضًا علىٰ النقود الرقمية لفظ النقود الرقمية، وهي تختلف عن النقود التقليدية؛ إذ إنها متاحةٌ فقط علىٰ الإنترنت، بمعنىٰ أنه ليس لها وجودٌ ماديٌّ؛ وبالتالي لا يمكن لمسها أو الشعور بها لأنها تتواجد في صورة رقمية أو افتراضية، بحيث يتم إصدارها وتحويلها وحفظها بشكل رقمي ولا يمكن استخدامها أو الوصول إليها إلا عبر الإنترنت[1].

ويمكن تعريف النقود الرقمية بأنها: «قيمة نقدية ممثلة بمطالبة مستحقة علىٰ جهة الإصدار وهي: (١) محفوظة علىٰ جهاز إلكتروني؛ (٢) صادرة عند استلام نقود بقيمة لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة؛ (٣) مقبولة كوسيلة للدفع في التزامات أخرىٰ غير جهة الإصدار»[2].

وقد قام البنك المركزي الأوربي بوضع تعريف للنقود الرقمية بأنها: «مخزون إلكتروني لقيمة نقدية علىٰ وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات

(1) Adrian, Tobias, and Tommaso Mancini-Griffoli. 2019. *The Rise Of Digital Money*. Washington, D.C.: INTERNATIONAL MONETARY FUND.

(2) Halpin, Ruth, and Roksana Moore. 2009. "Developments In Electronic Money Regulation – The Electronic Money Directive: A Better Deal For E-Money Issuers?". *Computer Law & Security Review* 25 (6): 563-568. doi:10.1016/j.clsr.2009.09.010.

لمتعهدين غير من أصدرها دون حاجة إلىٰ وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة مدفوعة مقدماً»[1].

من خلال التعريفين السابقين للنقود الرقمية، يرىٰ الباحثان: أن تلك النقود عبارة عن قيمة نقدية مدفوعة مقدماً مخزنة علىٰ وعاء إلكتروني، وتستخدم من أجل تسوية كافة المعاملات دون الحاجة إلىٰ وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقات بواسطتها.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنه في البداية، كانت النقود الرقمية تفتقر إلىٰ الأمان الكافي، إلا أنه الآن أصبحت توجد تقنية قواعد البيانات المتسلسلة (blockchain) والتي أدت إلىٰ ضمان أمن النقود الرقمية رغم استخدامها عبر الانترنت.

هذا، وتختلف النقود الرقمية عن المحفظة الرقمية في أن المحفظة الرقمية نظامٌ للتخزين يتم من خلاله استخدام الأموال المحفوظة في المحفظة في إبرام المعاملات؛ وعلىٰ ذلك تعد المحفظة الرقمية خدمة، بينما تُعد النقود الرقمية عملة وليست خدمة. كذلك فإن الأموال الموجودة في المحافظ الرقمية مثل (PayPal) تتبع عملات دولية معترف بها مثل الدولار الأمريكي والين الياباني والفرنك السويسري...الخ. بينما النقود الرقمية تُعد بمثابة نقود فريدة يُشار إليها باسم النقود المشفرة والتي تسمح للمستخدمين باستلام النقود الرقمية بسلاسةٍ. بالإضافة إلىٰ أنه بينما توفر النقود

(١) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد إبراهيم محمود الشافعي، بحث مقدم ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المؤتمر المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي في الفترة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣م، المجلد الأول، (ص١٣٤).

الرقمية لمستخدميها بديلاً أكثر عصرية لتنفيذ المعاملات عبر الإنترنت، نجد أن المحافظ الرقمية تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال التقليدية عبر الإنترنت. علاوة علىٰ ذلك تعتبر معاملات النقود الرقمية فورية ومنخفضة في التكلفة. في حين علىٰ النقيض من ذلك، تحمل معاملات المحفظة الرقمية رسومًا ثابتة علىٰ المعاملات والتي تُقدر بحسب السعر المتداول؛ بالإضافة إلىٰ ما تقدم فإن هناك فارق جوهري آخر بين المحافظ الرقمية والنقود الرقمية، يتمثل في أن المحافظ الرقمية يمكن من خلالها تحويل القيمة إلكترونيا إلىٰ بطاقة أخرىٰ دون الحاجة إلىٰ ربطها بأي حاسوب مركزي، كما أنه ليس هناك حاجة للاتصال بالمصدر، بمعنىٰ أن تحويل القيمة لا يتطلب تدخل طرف ثالث (المصدر أو أي وسيط) لإتمام الصفقة أو العملية؛ بينما في النقود الرقمية لا بد لنقل القيمة من وجود وسيط أو طرف ثالث لإتمام الصفقة أو العملية[1].

***

(١) النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، باسم علوان العقابي، علاء عزيز الجبوري، نعيم كاظم جبر، مجلة أهل البيت، العدد السادس، ٢٠٠٨م، (ص٨٦).

المبحث الثالث

وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية

تقسيم:

بمشيئة الله سوف نتعرض من خلال هذا المبحث إلىٰ وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في أنظمة المملكة العربية السعودية في مطلبٍ أولٍ، وفي مطلبٍ ثانٍ نتعرف علىٰ وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية.

*** المطلب الأول: وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في أنظمة المملكة العربية السعودية.**

قام البنك المركزي السعودي بتبني مجموعة من الأهداف والمبادئ من أجل تنظيم خدمات المدفوعات عمومًا في المملكة ومن ضمنها المحافظ الرقمية، بالإضافة إلىٰ وضعه القيود الكفيلة بحماية عملاء المصارف في المملكة، **وذلك** علىٰ النحو التالي:

أولاً: أهداف البنك المركزي السعودي من وضع القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات في المملكة العربية السعودية[1]:

يتولىٰ البنك المركزي السعودي بموجب القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات في المملكة العربية السعودية تنظيمَ قطاع المدفوعات وفقًا للأهداف التالية:

(١) القاعدة رقم (٢/ ١) من القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات ١٤٤١هـ، (ص١٠).

أ- المساهمة في الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المالي.

ب- تعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، وخدمات المدفوعات في المملكة.

ج- حماية مستخدمي خدمات المدفوعات.

د- تشجيع المنافسة العادلة والفاعلة في قطاع المدفوعات.

هـ- تشجيع الابتكار في المملكة.

ويرى الباحثان: أن المنظم السعودي من خلال القواعد التنظيمية السابقة يبتغي في الأساس منح الثقة والائتمان اللازمين لخدمة المستفيدين من قطاع خدمات المدفوعات الرقمية أو الرقمية، وصولاً إلى الحفاظ على سلامة ومأمونية القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

وقد منح المنظمُ السعودي البنكَ المركزيَّ السعوديَّ بعض الصلاحيات للقيام بمهامه في هذا الإطار على أكمل وجهٍ والتي تتجسد أهمها في الآتي:

أ- ترخيص الكيانات العاملة في ذلك المضمار والتي تهدف إلى القيام بتقديم واحدة أو أكثر من خدمات المدفوعات وفقًا لهذه القواعد والأنظمة واللوائح المعمول بها.

ب- المراقبة والإشراف على التزام مقدمي خدمات المدفوعات بأحكام هذه القواعد[1].

وفي هذا الإطار يراودنا سؤالٌ من الأهمية بمكان وهو: ما هي خدمات

(١) القاعدة رقم (٢/ ٢) من القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات ١٤٤١هـ، (ص١١).

المدفوعات في المملكة العربية السعودية؟[1]:

للإجابة على ذلك السؤال نقول: حدد المنظمُ السعوديُّ - من خلال القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات - كافةَ الأنشطةِ التي تُعد ضمن نطاق خدماتِ المدفوعاتِ، والتي من ضمنها:

أ- تنفيذ عمليات المدفوعات والتي من أهمها:

١- تحويل الأموال إلى حساب المدفوعات بواسطة مقدم خدمات المدفوعات الخاص باستخدام أو بواسطة مقدم خدمات مدفوعات أخرى.

٢- تغطية الأموال عن طريق حساب ائتماني، وذلك من خلال:

أ- تنفيذ الحوالات الدائنة، بما في ذلك الأوامر المستديمة.

ب- تنفيذ عمليات الحسم المباشر، بما في ذلك الحسم المباشر لمرةٍ واحدةٍ.

ج- تنفيذ عمليات المدفوعات بموجب أدوات المدفوعات.

د- إصدار أدوات المدفوعات.

هـ- إنشاء النقود الرقمية (المحافظ الرقمية).

ويرى الباحثان: أن المنظم السعودي من خلال ما تقدم، قد نظم خدمات تحويل الأموال، بالإضافة إلى تغطية الأموال بواسطة حساب ائتماني، عن طريق تنفيذ الحوالات، وتنفيذ عمليات الحسم المباشر، وتنفيذ عمليات المدفوعات كافة، وإصدار وتنظيم أدوات المدفوعات، علاوة على إنشاء النقود الرقمية والتي اعتبرها المنظم السعودي بمثابة المحافظ الرقمية، رغم الفوارق الهامة بينهما والتي تطرقنا لها

(١) القاعدة رقم (٥/ ١) من القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات ١٤٤١هـ، (ص١٢).

في ثنايا بحثنا من خلال الفرع الثالث من المطلب الثاني من المبحث الأول.

وقد أصدر البنك المركزي السعودي – من خلال الإطار الإشرافي لنظام المدفوعات[1] عدة معايير لنظم الدفع ذات الأهمية النظامية في المملكة في يناير ٢٠١٥م، وقرر في هذا الإطار بأن أي نظامٍ يتوفر به معيار أو أكثر من هذه المعايير يُصنَّفُ علىٰ أنه نظام مدفوعات ذو أهمية نظامية للقطاع المالي في المملكة العربية السعودية:

١ – أي نظام يتعامل مع مدفوعات ما بين المصارف أو العملاء والتي قد تشكل خطراً علىٰ الاستقرار المالي.

٢ – نظام الدفع الرئيسي من حيث الحجم الكلي اليومي وقيمة المدفوعات.

٣– أي نظام له تأثير علىٰ تسوية نظام ذي أهمية للنظام المالي.

٤ – أي نظام يعتبر مركزي للبنية التحتية للمدفوعات وثقة العملاء من حيث عدد ونوع المشاركين والعمق في السوق وعدم وجود البدائل المتاحة.

وبناءً علىٰ ما تقدم من معايير توجد ثلاثة نظم للمدفوعات في المملكة وهي:

أ– النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (السريع) وهو نظام للتسويات الإجمالية الآنية للمدفوعات والذي يقوم بالتحويلات المالية بالريال السعودي داخل المملكة.

ب– الشبكة السعودية للمدفوعات (مدىٰ) والتي تربط شبكات أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وتتيح لجميع العملاء حرية الوصول إلىٰ حساباتهم من أي مصرف

(١) الإطار الإشرافي لنظام المدفوعات والتسويات المالية الصادر عن البنك المركزي السعودي، (ص٢، ٣).

في المملكة علىٰ مدار الساعة.

ج- نظام سداد للمدفوعات وهو نظام عرض ودفع الفواتير الرقمية في المملكة، وهذا النظام يتيح لجميع الشركات أو الأفراد دفع الفواتير عبر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف.

ثانيًا: مبادئ حماية عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية:

في عام ٢٠١١م طورت مجموعةُ العشرين مبادئ حماية العميل المالية لتصبح عاليةَ المستوىٰ، وباعتبار المملكة العربية السعودية عضوًا في تلك المجموعة فقد تبنت أهم هذه المبادئ، ويرىٰ الباحثان أن أهم هذه المبادئ تتمثل في الآتي[1]:

المبدأ الأول: المعاملة بعدل وإنصاف.

حيث يجب علىٰ المصارف التعامل بعدل وأمانة مع جميع العملاء في كافة مراحل العلاقة بينهم.

المبدأ الثاني: الإفصاح والشفافية.

حيث يجب علىٰ المصارف تحديث معلومات الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل، بحيث تكون واضحة ومختصرة وسهل فهمها، وغير مضللة ويمكن الوصول إليها بسهولة، بالإضافة إلىٰ تفاصيل الأسعار والعمولات التي يتقاضاها المصرف نظير تقديم الخدمات.

المبدأ الخامس: الحماية ضد عمليات الاحتيال.

حيث يجب علىٰ المصرف حماية ومراقبة ودائع العملاء من خلال وضع أنظمةٍ

(١) مبادئ حماية عملاء المصارف الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يونيه ٢٠١٣م، المبادئ العامة (ص ٦، ٧).

رقابيةٍ تتسم بالكفاءة العالية للحد من عمليات الاحتيال أو الاختلاس.

المبدأ السادس: حماية خصوصية المعلومات.

حيث يجب علىٰ المصرف حماية معلومات العملاء المالية والشخصية من خلال وضع أنظمة رقابية علىٰ مستوىٰ عالٍ من الكفاءة لحماية بيانات العملاء.

ويرىٰ الباحثان: أن المنظم السعودي من خلال تقريره لتلك المبادئ، فقد أراد حماية عملاء المصارف من كل وسائل وعمليات الاحتيال عن طريق وضع الأنظمة الرقابية الكفيلة بالحد من تلك العمليات، علاوة علىٰ حماية خصوصية معلومات عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية.

ثالثًا: القيود الصادرة من البنك المركزي السعودي علىٰ المصارف لحماية عملائها:

قام البنك المركزي السعودي بوضع عدة قيود علىٰ المصارف في تعاملاتها مع عملائها بهدف حمايتهم، وبهدف الارتقاء بخدمات المدفوعات الرقمية المقدمة للعملاء والمستهلكين في المملكة العربية السعودية، وأهم هذه القيود هي:

١- علىٰ المصرف العامل في المملكة العربية السعودية أن يتقيد بالرسوم والعمولات التي يتقاضاها من العملاء كما وردت في لائحة التعرفة البنكية الصادرة من المؤسسة؛ وبالتالي لا يجوز له الزيادة عليها أو تحميل العملاء أية أعباء إضافية[1].

٢- علىٰ المصرف العامل في المملكة العربية السعودية مسؤولية حماية بيانات العملاء والمحافظة علىٰ سريتها، كما ينبغي علىٰ المصرف توفير بيئة آمنة وسرية عبر

(١) مبادئ حماية عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية، (ص٩).

كافة قنواته المصرفية المختلفة لضمان الحفاظ على تلك السرية عند تنفيذه لعملياته المصرفية[1].

٣- على المصرف توفير بطاقات الصراف الآلي للعميل وكذلك بطاقات الائتمان وخدمة نقاط البيع، بالإضافة إلى التزام المصرف باتخاذ الإجراءات المناسبة؛ للتأكد من أن كافة القنوات المصرفية الآلية عبر الانترنت آمنة، وفي حال تكبد العملاء خسارة مباشرة نتيجة ضعف هذه الضوابط الأمنية لهذه القنوات فيتم تعويض العملاء عن أي خسائر[2].

ويرى الباحثان: أنه من أجل حماية المستهلك الإلكتروني فقد قرر المنظم السعودي أنه يتعين على مالك المتجر الإلكتروني مراعاة كافة حقوق المستهلك في التجارة الإلكترونية، وقد نص نظام التجارة الإلكترونية السعودي الجديد على تمكين المستهلك من القيام باسترجاع السلعة خلال سبعة أيام من تاريخ عملية الشراء والتعاقد في حال عدم استخدام المنتج أو عدم الاستفادة من الخدمة، أو فيحال عدم الحصول على منفعة من أي منهما، وفي هذه الحالة يتحمل المستهلك تكاليف عملية الاسترجاع، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك[3].

---

(١) مبادئ حماية عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية، (ص١٠).

(٢) مبادئ حماية عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية، (ص١٢).

(٣) انظر المادة رقم (١٣/ ١) من نظام التجارة الإلكترونية السعودي الجديد رقم (م/ ١٢٦) بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٤٤٠هـ، والدليل الإرشادي للتاجر الإلكتروني، الفصل الثالث حماية حقوق المستهلك، (ص٢٢).

*** المطلب الثاني: وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية.**

توجد الكثير من المؤسسات والهيئات وكذلك الأنظمة واللوائح في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعمل علىٰ تنظيم وحماية مستخدمي وسائل الدفع الرقمي عموماً وعلىٰ وجه الخصوص المحفظة الرقمية؛ وتجدر الإشارة هنا، إلىٰ أن تلك الأنظمة واللوائح مُصممة خصيصًا لكي تعالج المشكلات المتعلقة بمستخدمي المحفظة الرقمية مثل حماية الأمن الحاسوبي المعلوماتي وكذلك حماية خصوصية البيانات. علىٰ أننا من خلال النقاط القادمة سوف نتحدث عن دور هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) في هذا الإطار، وذلك علىٰ النحو التالي:

أولاً: أهداف هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) من وضع لائحتها المنظِّمة خدمات المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية:

تقوم هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) من خلال لائحة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (S-P) بتنظيم قطاع المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة شركات المحافظ الرقمية مثل (PayPal)، وفقًا للأهداف التالية:

١- ضمان أمن وسرية سجلات ومعلومات العملاء.

٢- الحماية من أي تهديداتٍ أو مخاطرٍ متوقعةٍ علىٰ أمن أو سلامة سجلات ومعلومات العملاء.

٣- الحماية من اختراق سجلات أو معلومات العملاء أو استخدامها؛ والذي قد يؤدي إلىٰ التعرض إلىٰ ضررٍ كبيرٍ أو إزعاجٍ لأي عميلٍ.

٤- إرسال تنبيهات تتعلق بالخصوصية في البداية وبشكل سنوي للعملاء تصف سياسات مشاركة المعلومات وإبلاغ العملاء بحقوقهم.

٥- تحديد عمليات الإفصاح للأطراف الثالثة وإعادة الاستخدام.

٦- التخلص من المعلومات على نحو صحيح عن طريق اتخاذ إجراءات معقولة للحماية ضد اختراق المعلومات أو استخدامها عند التخلص منها(١).

من خلال ما سبق، **يرى الباحثان:** أن هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) تقوم بدورٍ مماثلٍ لدور البنك المركزي السعودي في إطار حماية عملاء خدمات الدفع الرقمي والمصارف والمؤسسات المالية عمومًا من خلال تبنيها للأهداف السابقة.

ثانيًا: مبادئ حماية عملاء المؤسسات المالية وشركات المحافظ الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية:

نصت المادة (٣١٤/ ٣) من مدونة القواعد الفيدرالية الأمريكية على ضرورة قيام المؤسسات المالية العاملة في خدمات المدفوعات الرقمية بوضع وتطوير برنامج شامل لأمن معلومات عملائها، على أن يكون ذلك البرنامج سهل الوصول إليه ويتضمن كافة الضمانات الكفيلة بحفظ معلومات العملاء، وذلك بعد تبني كافة المعايير اللازمة لحماية معلومات العملاء؛ وذلك بهدف تحقيق ثلاثة أهدافٍ هي:

١- ضمان أمن وسرية معلومات العميل.

٢- الحماية من أي تهديدات أو مخاطر متوقعة على أمن أو سلامة هذه

(1) Cornell Law School, n.d.*17 CFR Subpart A - Regulation S-P: Privacy of Consumer Financial Information and Safeguarding Personal Information* [Online]. Available at: <https://www.law.cornell.edu/cfr/text/17/part-248/subpart-A>

المعلومات.

٣- الحماية من الوصول غير المصرح به إلىٰ هذه المعلومات أو استخدامها الذي قد يؤدي إلىٰ ضررٍ أو إزعاجٍ كبيرٍ لأي عميل.

مما تقدم، **يرىٰ الباحثان:** أن المشرع الأمريكي -من خلال تناوله للأهداف المذكورة-يسعىٰ إلىٰ بسط الحماية الكاملة لعملاء المؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في مجال خدمات المدفوعات الرقمية. كما **يهيب الباحثان** بالمنظم السعودي العمل علىٰ وضع برنامجٍ مماثلٍ يضمن أمن معلومات عملاء المصارف في المملكة العربية السعودية، ويحقق الأهداف التي يرنو إليها البنك المركزي السعودي في مجال تطوير خدمات المدفوعات الرقمية المقدمة في المملكة.

ثالثًا: القيود الصادرة من هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)علىٰ المصارف والمؤسسات المالية لحماية عملائها:

قامت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) بوضع عدة قيود علىٰ المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها مع عملائها بهدف حمايتهم، وأهم هذه القيود هي:

١- يجب علىٰ كل مؤسسةٍ ماليةٍ عاملةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية - علىٰ نحو مستمر - أن تتخذ كل الإجراءات الواجبة لاحترام خصوصية عملائها وحماية أمن وسرية المعلومات الشخصية الخاصة لهؤلاء العملاء، وإلا كانت مسؤولة أمام الجهات القضائية المختصة[1].

٢- يجب علىٰ كل مؤسسةٍ ماليةٍ عاملةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم

(1) Article (501) of the Law GRAMM – LEACH – BLILEY.

شرح مكتوب لكيفية معالجة معلومات المستهلك وحمايتها[1].

٣- يجب علىٰ كل مؤسسةٍ ماليةٍ عاملةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية اعتماد السياسات الكفيلة بحماية معلومات العملاء وحمايتها من الاختراق، ويُقصد بمعلومات العملاء في هذا المقام البيانات الشخصية مثل: الاسم والبريد الإلكتروني والعنوان الفعلي ورقم الهاتف؛ وكذلك معلومات الأمان مثل: أسماء المستخدمين وكلمات المرور. وفي كل الأحوال إذا فشلت المؤسسة في ذلك تكون مسؤولة عن ذلك الانتهاك أو الاختراق، ويمكن أن تتعرض لغرامة تتجاوز ١,٠٩٨,١٩٠ دولار[2].

٤- يجب علىٰ كل مؤسسةٍ ماليةٍ عاملةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتقيد بالرسوم والعمولات التي تتقاضاها من العملاء كما وردت في الأنظمة والقرارات ذات العلاقة، وبالتالي لا يجوز لها الزيادة عليها أو تحميل العملاء أية أعباءٍ إضافيةٍ مثل: رسوم الاشتراك.

ويرىٰ الباحثان: أن قيام هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بوضع تلك القيود علىٰ المؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية يَهدِف في الأساس إلىٰ حماية معلومات عملاء تلك المؤسسات السرية من الاختراق والسرقة، **كما يرىٰ الباحثان** أن تلك القيود مماثلة لما أورده البنك المركزي السعودي من قيود في ذات السياق.

* * *

(1) Kim, P.T. and Hanson, E.A., 2016. People Analytics and the Regulation of Information Under the Fair Credit Reporting Act. *Louis ULJ*, *61*, p.17.

(2) Cornell Law School, n.d.*17 CFR Subpart A - Regulation S-P: Privacy of Consumer Financial Information and Safeguarding Personal Information* [Online]. Available at: <https://www.law.cornell.edu/cfr/text/17/part-248/subpart-A>

الخاتمة

من خلال دراستنا تعرضنا إلىٰ ماهية المحفظة الرقمية، من حيث تعريفها، وخصائصها، ووظائفها، وأنواعها، ثم تعرفنا علىٰ الطبيعة القانونية للمحفظة الرقمية، والتمييز بينها وبين أنظمة الدفع الرقمي الأخرىٰ، ثم تناولنا وسائل الحماية القانونية للمحفظة الرقمية في كلٍّ من النظام السعودي والأمريكي، وقد توصل البحث إلىٰ عدة نتائج وتوصيات يمكن تحديدها علىٰ النحو التالي:

أولاً: النتائج.

١- قام كلٌّ من المنظم السعودي وكذلك الأمريكي بتحديد وسائل وخدمات الدفع الرقمي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- قام المنظم السعودي من خلال القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في ذي الحجة عام ١٤٤١هـ، بوضع تعريف للمحفظة الرقمية في المملكة العربية السعودية.

٣- اعتبر المنظم السعودي أن المحفظة الرقمية والنقود الرقمية شيئًا واحداً، علىٰ خلاف المشرع الأمريكي الذي فرَّق بينهما.

٤- الجهة النظامية المنوط بها تحديث وتطوير البنية النظامية والتشريعية لخدمات الدفع الرقمي في المملكة العربية السعودية هي: البنك المركزي السعودي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية هي: هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC.

٥- يسعىٰ البنك المركزي السعودي إلىٰ مواكبة البنية التشريعية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية للتطور الهائل في مجال خدمات الدفع الرقمي عمومًا

والمحفظة الرقمية علىٰ وجه الخصوص، وذلك من خلال تبنيه للقواعد والأطر اللازمة لتحقيق التطور المنشود.

٦- قام المشرع الأمريكي بوضع برنامج يضمن أمن معلومات عملاء المصارف والمؤسسات المالية عمومًا في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تطوير خدمات المدفوعات الرقمية المقدمة فيها، في حين لم يتبن المنظم السعودي برنامج مماثل.

ثانيًا: التوصيات.

١- نهيب بالمنظم السعودي ضرورة تبني برنامج يضمن أمن معلومات عملاء المصارف والمؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، علىٰ غرار البرنامج المطبق في هذا الشأن بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢- يتعين العمل المتواصل من قبل البنك المركزي السعودي من أجل ابتكار وسائل حماية جديدة أكثر أمانًا عند استخدام وسائل الدفع الرقمي عمومًا والمحفظة الرقمية علىٰ وجه الخصوص، بهدف جذب مزيدٍ من العملاء لاستخدام وسائل الدفع الرقمي في المعاملات.

٣- ضرورة توفير الدعم المستمر من قبل البنك المركزي السعودي للبنية النظامية والتكنولوجية الحديثة لوسائل الدفع الرقمي المتطورة يومًا تلو الآخر، كي لا نتخلف عن مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

***

قائمة المصادر والمراجع

*** أولاً: المراجع العربية:**

أ. الكتب والأبحاث والمراجع العلمية:

- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد إبراهيم محمود الشافعي، بحث مقدم ضمن مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المؤتمر المنظم من قبل كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي في الفترة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣م، المجلد الأول، ص١٣٤.
- الإطار القانوني لأنظمة الدفع الإلكتروني، حسينة شرون، سعاد سفار طبي، مجلة صوت القانون، بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بدولة الجزائر، المجلد السابع، العدد٢، نوفمبر ٢٠٢٠م.
- البطاقات الإلكترونية للدفع والقرض والسحب، أمينة بن عمير، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة قسيطنة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م.
- الجوانب المصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، محمد عبدالحليم عمر، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ١٩٩٧م.
- دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الإلكترونية، أمير علي خليل، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ٣٠، المجلد ٨، حزيران ٢٠٠٩م، ص٢٧٠-٢٧١.
- طرائق السداد الإلكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، غسان فاروق غندور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد ٢٨، ٢٠١٢م، ص٥٧٩.

- محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، شريف محمد غنام، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ٢٠٠٣م، ص١١٩.
- النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية الكتاب الأول – نظام التجارة الإلكترونية وحمايتها مدنيا، عبدالفتاح بيومي حجازي، دار الفكر العربي، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- النظريات والنظم النقدية المصرفية، أحمد جمال الدين موسىٰ، جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة، ٢٠٠١م، ص٢٤٣.
- النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، باسم علوان العقابي، علاء عزيز الجبوري، نعيم كاظم جبر، مجلة أهل البيت، العدد السادس، ٢٠٠٨م، ص٨٦.

ب. الأنظمة واللوائح والقرارات:

- الإطار الإشرافي لنظام المدفوعات والتسويات المالية الصادر عن البنك المركزي السعودي.
- الدليل الإرشادي للمتاجر الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.
- القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، ذو الحجة ١٤٤١هـ.
- مبادئ حماية عملاء المصارف الصادرة عن البنك المركزي السعودي، يونيو ٢٠١٣م.
- نظام التجارة الإلكترونية السعودي الجديد رقم (م/ ١٢٦) بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٤٤٠هـ.

*** ثانيًا: المراجع الأجنبية:**

أ. الكتب والأبحاث والمراجع العلمية:

- Adrian, Tobias, and Tommaso Mancini-Griffoli. 2019. *The Rise Of Digital Money*. Washington, D.C.: INTERNATIONAL MONETARY FUND.
- Caldwell, Tracey. 2012. "Locking Down The E-Wallet". *Computer Fraud & Security* 2012 (4): 5-8. doi:10.1016/s1361-3723(12)70028-3.
- Dani, A. R., and P. Radha Krishna. 2001. "An E-Check Framework For Electronic Payment Systems In The Web Based Environment". *Electronic Commerce And Web Technologies*, 91-100. doi:10.1007/3-540-44700-8_9.
- Halpin, Ruth, and Roksana Moore. 2009. "Developments In Electronic Money Regulation – The Electronic Money Directive: A Better Deal For E-Money Issuers?". *Computer Law & Security Review* 25 (6): 563-568. doi:10.1016/j.clsr.2009.09.010.

- Janpitak, Nanta, Woraphon Lilakiatsakun, and Chanboon Sathitwiriyawong. 2020. "The Novel Secure Testament Methodology For Cryptocurrency Wallet Using Mnemonic Seed". *Information Security Journal: A Global Perspective* 29 (4): 169-182. doi:10.1080/19393555.2020.1739788.
- *T. Kim, Pauline, and Erika Hanson. 2016. "People Analytics And The Regulation Of Information Under The Fair Credit Reporting Act". St. Louis University Law Journal 61 (1): 16-07-15. https://scholarship.law.slu.edu/lj/vol61/iss1/4.*
- *Madan, Khushbu, and Rajan Yadav. 2016. "Behavioural Intention To Adopt Mobile Wallet: A Developing Country Perspective". Journal Of Indian Business Research 8 (3): 227-244. doi:10.1108/jibr-10-2015-0112.*
- *Mjølsnes, Stig Frode, and Chunming Rong. 2003. "Journal Search Results - Cite This For Me". Mobile Networks And Applications 8 (1): 87-99. doi:10.1023/a:1021175929111.*
- Ondrus, Jan, and Yves Pigneur. 2006. "Towards A Holistic Analysis Of Mobile Payments: A Multiple Perspectives Approach". *Electronic Commerce Research And Applications* 5 (3): 246-257. doi:10.1016/j.elerap.2005.09.003.
- Rathore, Hem Shweta. 2016. "ADOPTION OF DIGITAL WALLET BY CONSUMERS". *BVIMSR'S Journal Of Management Research* 8 (1): 69-75. https://search.proquest.com/openview/5f9b37834034fcf276f34a976af9d654/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2042844.
- Upadhayaya, Abhay. 2012. "Electronic Commerce And E-Wallet". *International Journal Of Recent Research And Review* I (I): 37-41. https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj-7o2p2sDvAhVQyYUKHVNtAjsQFjAAegQIAhAD&url=http%3A%2F%2Fwww.ijrrr.com%2Fpapers%2F8%2520E-wallet.pdf&usg=AOvVaw2KEEb9tBKsXO_Oj_QibNeB.
- Vosoghpour, Farkhondeh, and Ali Jafari. 2016. "THE ROLE OF NEW INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGIES IN THE PERFORMANCE OF PUBLIC RELATIONS (CASE STUDY: ELECTRONIC PAYMENT CARD NETWORK "SHAPARAK")". *THE TURKISH ONLINE JOURNAL OF DESIGN, ART AND COMMUNICATION* 6 (APRIL SPECIAL EDITION): 95-101. doi:10.7456/1060ase/009.
- https://support.apple.com/en-us/HT201239#stores

ب. القوانين:

- Congress, n.d. *H.R.4081 - Consumer Privacy Protection Act of 2017: 115th Congress (2017-2018)* [Online]. Available at: <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/4081>
- Cornell Law School, n.d.*17 CFR Subpart A - Regulation S-P: Privacy of Consumer Financial Information and Safeguarding Personal Information* [Online]. Available at: <https://www.law.cornell.edu/cfr/text/17/part-248/subpart-A>
- The directive, B., 2006. Directive 2006/48/EC of the European Parliament and of the Council of 14 June 2006 on the taking up and pursuit of the business of credit institutions. *O.J. L*, *177*(30.6).

- European Council, 2006. Directive 2006/48/EC of the European Parliament and of the Council of 14 June 2006 relating to the taking up and pursuit of the business of credit institutions. Official Journal of the European Union, 177, pp.1-200.
- Financial Conduct Authority, n.d. *Accepting deposits* [Online]. Available at: <https://www.handbook.fca.org.uk/handbook/glossary/G3.html>
- Financial Services Authority, 2004. Guidance on the scope of the regulated activity of issuing e-money [Online]. Available at: <http://www.fsa.gov.uk/handbook/BL3AUTHpp/AUTH/Appendix_3.pdf>
- Hoofnagle, C.J., 2016. *Federal Trade Commission privacy law and policy*. Cambridge University Press.
- PayPal, n.d. *User Agreement for PayPal Services* (Updated 31 July 2020) [Online]. Available at: <https://www.paypal.com/il/webapps/mpp/ua/useragreement-full?locale.x=en_IL

❋ ❋ ❋

List of Sources and References

*** First: Arabic references:**

A. Books, Researches and Scientific References

- alnazariaat walnizm alnaqdiat almasrafiatu, 'ahmad jamal aldiyn musaa, jihaz tawzie alkitab aljamieii bijamieat almansurat, 2001m, s 243.
- dawr muhafazat almawbayil alraqamiat fi taeziz hajm altijarat al'iiliktrawniati, 'amir eali 1113imash, majalat al'iidarat walaiqtisadi, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, jamieat karbala', aleadad 30, almajalid 8, haziran 2009m, s 270-271.
- albitaqat al'iiliktruniat lildafe walqard walsuhbi, 'aminat bin eamywr, bahath muqadim linayl shahadat almajstir fi alqanun alkhasi, kuliyat alhuquqi, jamieat qasitinat minturi, aljazayir, 2004/2005m.
- alnuqud al'iiliktruniat wadawruha fi alwafa' bialailtizamat altaeaqudiati, biaism eilwan aleiqabi, eala' eaziz aljuburi, naeim kazim jubr, majalat 'ahl albit, aleadad alsaadis, 2008m, s 86.
- muhfazat alnuqud al'iiliktruniat ruyat mustaqbaliat, sharif muhamad ghanam, mutamar al'aemal almasrifiat al'iiliktruniat bayn alshryet walqanun, 2003m, s 119.
- alnizam alqanuniu lihimayat altijarat al'iiliktruniat alkitab al'awal – nizam altijarat al'iiliktruniat wahimayatiha madunyaa, eabdalfatah biawmi hijazii, dar alfikr alearabiu, al'iiskandrit, 2002m.
- alnuqud alaiftiradiat mafhumuha wa'anwaeuha watharuha alaiqtisadiatu, eabdallh bin sulayman bin ebdalezyz albahwth, almajalat aleilmiat lilaiqtisad waltijarati, kuliyat altijart, jamieatan eayan shams, alqahrt, aleadad 1, yanayir 2017m, s 18.
- tarayiq alsidad al'iiliktruniat wa'ahamiyatuha fi taswiat almadfueat bayn al'atraf almutbadlat, ghassan faruq ghandur, majalat jamieatan 1113imashq lileulum alaiqtisadiat walqanuniatu, aleadad al'awl, almujalid 28, 2012m, s 579.
- aljawanib almasrifiat walmuhasibiat libitaqat alaitimani, muhamad ebdalhlym eumr, aitirak lilnashr waltawziei, misr aljadidat, 1997m.
- alnuqud al'iiliktruniat wadawruha fi alwafa' bialailtizamat altaeaqudiati, biaism eilwan aleiqabi, eala' eaziz aljuburi, naeim kazim jubr, majalat 'ahl albit, aleadad alsaadis, 2008m, s 86.

B. Laws, Regulations and Resolutions

- al'iitar al'iishrafiu linizam almadfueat waltaswiat almaliat alssadir ean albank almarkazii alsaeudi.
- aldalil al'iirshadiu lilmatajir al'iiliktruniat fi almamlakat alearabiat alsaeudiat.
- alqawaeid altanzimiat limuqadami khadamat almadfueat alssadirat ean albank almarkazii alsaeudii, dhu alhujat 1441 h.
- mabadi himayat eumala' almasarif alssadirat ean albank almarkazii alsaeudi, yuniu 2013m.
- nizam altijarat al'iiliktruniat alsaeudii aljadid raqm (m/126) bitarikh 17/11/1440ha.

*** Second: Foreign references:**

A. Books, Researches and Scientific References

- Adrian, Tobias, and Tommaso Mancini-Griffoli. 2019. *The Rise Of Digital Money*. Washington, D.C.: INTERNATIONAL MONETARY FUND.
- Caldwell, Tracey. 2012. "Locking Down The E-Wallet". *Computer Fraud & Security* 2012 (4): 5-8. doi:10.1016/s1361-3723(12)70028-3.
- Dani, A. R., and P. Radha Krishna. 2001. "An E-Check Framework For Electronic Payment Systems In The Web Based Environment". *Electronic Commerce And Web Technologies*, 91-100. doi:10.1007/3-540-44700-8_9.
- Halpin, Ruth, and Roksana Moore. 2009. "Developments In Electronic Money Regulation – The Electronic Money Directive: A Better Deal For E-Money Issuers?". *Computer Law & Security Review* 25 (6): 563-568. doi:10.1016/j.clsr.2009.09.010.
- Janpitak, Nanta, Woraphon Lilakiatsakun, and Chanboon Sathitwiriyawong. 2020. "The Novel Secure Testament Methodology For Cryptocurrency Wallet Using Mnemonic Seed". *Information Security Journal: A Global Perspective* 29 (4): 169-182. doi:10.1080/19393555.2020.1739788.
- *T. Kim, Pauline, and Erika Hanson. 2016. "People Analytics And The Regulation Of Information Under The Fair Credit Reporting Act". St. Louis University Law Journal 61 (1): 16-07-15. https://scholarship.law.slu.edu/lj/vol61/iss1/4.*
- *Madan, Khushbu, and Rajan Yadav. 2016. "Behavioural Intention To Adopt Mobile Wallet: A Developing Country Perspective". Journal Of Indian Business Research 8 (3): 227-244. doi:10.1108/jibr-10-2015-0112.*
- *Mjølsnes, Stig Frode, and Chunming Rong. 2003. "Journal Search Results - Cite This For Me". Mobile Networks And Applications 8 (1): 87-99. doi:10.1023/a:1021175929111.*
- Ondrus, Jan, and Yves Pigneur. 2006. "Towards A Holistic Analysis Of Mobile Payments: A Multiple Perspectives Approach". *Electronic Commerce Research And Applications* 5 (3): 246-257. doi:10.1016/j.elerap.2005.09.003.
- Rathore, Hem Shweta. 2016. "ADOPTION OF DIGITAL WALLET BY CONSUMERS". *BVIMSR'S Journal Of Management Research* 8 (1): 69-75. https://search.proquest.com/openview/5f9b37834034fcf276f34a976af9d654/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2042844.
- Upadhayaya, Abhay. 2012. "Electronic Commerce And E-Wallet". *International Journal Of Recent Research And Review* I (I): 37-41. https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj-7o2p2sDvAhVQyYUKHVNtAjsQFjAAegQIAhAD&url=http%3A%2F%2Fwww.ijrrr.com%2Fpapers%2F8%2520E-wallet.pdf&usg=AOvVaw2KEEb9tBKsXO_Oj_QibNeB.
- Vosoghpour, Farkhondeh, and Ali Jafari. 2016. "THE ROLE OF NEW INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGIES IN THE PERFORMANCE OF PUBLIC RELATIONS (CASE STUDY: ELECTRONIC PAYMENT CARD NETWORK "SHAPARAK")". *THE TURKISH ONLINE JOURNAL OF DESIGN, ART AND COMMUNICATION* 6 (APRIL SPECIAL EDITION): 95-101. doi:10.7456/1060ase/009.
- https://support.apple.com/en-us/HT201239#stores

B. Laws:

- Congress, n.d. *H.R.4081 - Consumer Privacy Protection Act of 2017: 115th Congress (2017-2018)* [Online]. Available at: <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/4081>
- Cornell Law School, n.d.*17 CFR Subpart A - Regulation S-P: Privacy of Consumer Financial Information and Safeguarding Personal Information* [Online]. Available at: <https://www.law.cornell.edu/cfr/text/17/part-248/subpart-A>
- The directive, B., 2006. Directive 2006/48/EC of the European Parliament and of the Council of 14 June 2006 on the taking up and pursuit of the business of credit institutions. *O.J. L*, *177*(30.6).
- European Council, 2006. Directive 2006/48/EC of the European Parliament and of the Council of 14 June 2006 relating to the taking up and pursuit of the business of credit institutions. Official Journal of the European Union, 177, pp.1-200.
- Financial Conduct Authority, n.d. *Accepting deposits* [Online]. Available at: <https://www.handbook.fca.org.uk/handbook/glossary/G3.html>
- Financial Services Authority, 2004. Guidance on the scope of the regulated activity of issuing e-money [Online]. Available at: <http://www.fsa.gov.uk/handbook/BL3AUTHpp/AUTH/Appendix_3.pdf>
- Hoofnagle, C.J., 2016. *Federal Trade Commission privacy law and policy*. Cambridge University Press.
- PayPal, n.d. *User Agreement for PayPal Services* (Updated 31 July 2020) [Online]. Available at: <https://www.paypal.com/il/webapps/mpp/ua/useragreement-full?locale.x=en_IL

❋ ❋ ❋